S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/298
16 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس الأمن

مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يشير الى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/PRST/1994/7)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/1994/282 و Add.1) المؤرخ ٩ آذار/ مارس ١٩٩٤،

وإذ يؤكد مجددا الأهمية التي يعلقها على التنفيذ التام لـ "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يؤكد مجددا أيضا ما لوجود مستمر وفعال للأمم المتحدة في أنغولا من أهمية في الظروف الراهنة لتعزيز عملية السلم ودفع عجلة التنفيذ التام لـ "اتفاقات السلم"،

وإذ يرحب بما وصفه الأمين العام في تقريره من تقدم محرز في المحادثات الجارية في لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، برعاية الأمم المتحدة، وإذ يحث الطرفين على اتمام عملية التفاوض على وجه السرعة،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لحل الأزمة الأنغولية في أقرب وقت ممكن، عن طريق التفاوض، في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يثني أيضا على جهود الدول المراقبة الثلاث في عملية السلم الأنغولية، وجهود منظمة الوحدة الافريقية وبعض الدول المجاورة، وبخاصة زامبيا، واذ يشجعها على مواصلة جهودها،

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على قبول الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بلا تحفظ نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تحت إشراف الأمم المتحدة، والتزام الاتحاد التزاما تاما بـ "اتفاقات السلم"، وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يحث بقوة كلا الطرفين، وبخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، على إبداء أقصى قدر من المرونة وحسن النية في هذه المرحلة الحاسمة من المفاوضات في لوساكا، وعلى الامتناع عن الاتيان بأي فعل قد يؤدي إلى تأخير اختتامها في موعد مبكر،

وإذ يؤكد أن المقررات التي يتخذها في المستقبل بشأن أنغولا ستأخذ في الاعتبار استمرار اثبات الطرفين انعقاد إرادتهما السياسية على تحقيق سلم دائم،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الاقليمية،

وإذ يلاحظ أن الأنغوليين يتحملون المسؤولية النهائية عن النجاح في تنفيذ "اتفاقات السلم" وأي اتفاق لاحق،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار القتال وأثره على السكان المدنيين من حيث الخسائر في الأرواح والممتلكات، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى وقف فعال ومستدام لإطلاق النار،

وإذ يرحب بتحسن الحالة الانسانية العامة في أنغولا، وإن كان يلاحظ أن الحالة لا تزال خطيرة في مناطق معينة من البلد،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آذار/ مارس ١٩٩٤؛

٢ - يدعو الطرفين الى الوفاء بالالتزامات التي أخذاها على عاتقهما فعلا في المحادثات في لوساكا، ويحثهما على مضاعفة جهودهما بغية التعجيل باتمام العمل بشأن النقاط المتبقية من جدول الأعمال، والتوصل إلى وقف فعال ومستدام لإطلاق النار، وإبرام تسوية سلمية دون تسويف؛

٣ - يعرب عن بالغ قلقه لمواصلة الطرفين الأعمال العسكرية الهجومية، ويطالب بوقف جميع هذه الأعمال فورا؛

٤ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٥ - يعلن استعداده، من حيث المبدأ، لأن ينظر في الإذن بسرعة بزيادة قوة البعثة إلى مستواها السابق الذي كان يبلغ ٣٥٠ مراقبا عسكريا و ١٢٦ مراقبا من الشرطة و ١٤ موظفا طبيا عسكريا مع عدد مناسب من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين عقب تقديم الأمين العام تقريرا يفيد بأن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق، وأن الظروف مناسبة لعملية الوزع، وذلك تعزيزا من المجلس لتسوية في بدايتها وفي أحرج مراحلها؛ ويدعو الأمين العام إلى مواصلة التخطيط الاحتياطي لهذا الغرض؛

٦ - يحيط علما بما يضطلع به الأمين العام من استعدادات وتخطيط احتياطي من أجل وجود ملائم للأمم المتحدة في أنغولا متى تم التوصل الى تسوية سلمية شاملة، ويعيد تأكيد استعداده للنظر فورا في أي توصية يقدمها الأمين العام في هذا الصدد؛

٧ - يدين أي عمل يكون من شأنه أن يهدد تسليم المساعدة الإنسانية دون عائق إلى جميع من يحتاجونها في أنغولا، ويعرض حياة العاملين على تقديم المساعدة الإنسانية للخطر، ويدعو إلى التعاون التام لجميع الأطراف؛

٨ - يناشد بقوة المجتمع الدولي الاستجابة بسخاء للنداء المنقح المشترك فيما بين الوكالات لعام ١٩٩٤ الموجه من أجل أنغولا، ويشيد بمن ساهموا فعلا في جهود الإغاثة الإنسانية في أنغولا؛

٩ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول بالتنفيذ التام لأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

١٠ - يقرر، في ضوء المفاوضات المباشرة المستمرة بين الطرفين، عدم القيام في الوقت الحاضر بفرض التدابير الإضافية الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، لكنه يؤكد مجددا استعداده للنظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى في ضوء أمور من بينها توصية من الأمين العام إما بفرض هذه التدابير الإضافية وإما باستعراض التدابير المطبقة حاليا؛

١١ - يطلب الى الأمين العام أن يكفل إبلاغ المجلس بانتظام عن تقدم المحادثات في لوساكا فضلا عن الحالة العسكرية والانسانية في أنغولا، وتحقيقا لهذه الغاية يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛

١٢ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط.

- - - - -